د. نادر رياض*

www.naderriad.com

الوصايا العشر للخروج بالاقتصاد المصرى من عنق الزجاجة

لاشك أن مطلب أى دولة هو الارتقاء بشعبها من خلال مجتمع الفرص المتزايدة عدداً للاستثمار وتوظيف المدخرات وتحقيق القدرة التنافسية على المستويين الداخلى والخارجى، وكذا تجنيد جميع الجهود الوطنية للتوصل إلى أمثل ناتج قومى وصولاً إلى ما نصبو إليه من طموحاتٍ.

والأمر ليس بخاف أن ما يواجهه الإنتاج الصناعى المصرى حالياً من ضعف الاستثمارات المتاحة، وكذا تعثر بعض القدرات التصديرية، إنما يعزى إلى عدد من المحرمات الاقتصادية التى تتمثل أهمها فى عودة ظاهرة الأيادى المرتعشة لتشمل الوزارات وجهات الإدارة والتراخيص وأيضا قطاع البنوك، مما أدخل المصانع فى عنق زجاجة بالنسبة لسرعة الوفاء باحتياجاتها من الخامات المحلية وأيضا المستوردة، مما أضعف من كفاءة دوران عجلة الإنتاج وكذا الانفراد بتطبيق قرارات أحادية من جانب الدولة التى لا مثيل لها بالدول الأخرى، مثل تطبيق أحكام بأثر رجعى وفرض إتاوات صناعية للتصريح بنشاط صناعى رغم أننا دولة تسعى لتشجيع الصناعة لتؤدى دورها المنشود. لذا بات من الضرورى التوجه نحو الأولويات التى تقع على رأس أدوات التفعيل الاقتصادية للخروج بالاقتصاد المصرى من عنق الزجاجة نوجزها فى الوصايا العشر التالية:

١ ـ استكمال تطبيق منظومة الأمن باعتبارها من المتطلبات الأساسية للدولة الحديثة.

٢ ـ حماية الصناعة المصرية من إغراق السلع المستوردة حبذا تلك غير المستوفاة للمواصفات القياسية المصرية أو تلك الواردة عن طريق التهريب.

٣ ـ تشديد الرقابة على فحص السلع الخاصة بالأمن والأمان غير المطابقة للمواصفات، لما لذلك من خطورة على المستهلك مثل أسطوانات البوتاجاز وأوعية الضغط والغلايات البخارية وأسطوانات الغاز المضغوطة وأجهزة الإطفاء باعتبار ذلك مطلباً ملحاً لإخلاء الأسواق من السلع التى تشكل مصدراً للأخطار على الأفراد والممتلكات.

٤ ـ تشجيع هيئة الإستثمار على الإعلان عالمياً عن مزايا الاستثمار فى مصر، وذلك جذباً للاستثمارات الخارجية المباشرة مع الإعلان عن الضوابط القانونية لحماية هذه الاستثمارات.

٥ ـ دعم مصلحة الرقابة على الصادرات والواردات للمعامل اللازمة لها لتؤدى دورها باعتبارها البوابة الرئيسية لدخول السلع المستوردة حيث إن القصور فى المعامل يضطرها لإدخال السلع دون فحص فعلى علماً بأن المستوردين قد لجأوا مؤخراً إلى حيلة وهى إدخال البضائع مفككة، باعتبارها قطع غيار وذلك تجنباً لفحصها ليقوموا بعد ذلك بتجميعها وطرحها فى الأسواق دون إجراء الفحص اللازم على المنتج الكامل.

٦ ـ تعظيم دور جهاز حماية المستهلك ومد جسور التعاون بينه وبين الرقابة الصحية، وذلك باستعمال جميع معامل الدولة الرسمية فى اختبار الأجهزة والسلع والتحقق من مطابقتها للمواصفات القياسية، وكذا رقابة وزارة الاتصالات على أجهزة التليفون المحمول والأجهزة غير المصرح بها والتى تدخل البلاد خلسة وتضر بالمستهلك بعيداً عن رقابة الدولة.

٧ ـ تشجيع دعم برنامج تحديث الصناعة ليعود لمزاولة نشاطه بعيداً عن الأيدى المرتعشة.

٨ ـ تشجيع الصادرات المصرية لزيادة حصتها التصديرية لأنها مصدر مهم للعملة الصعبة اللازمة للصناعة فى استيراد خاماتها ومما يخفف عن كاهل الدولة فى تدبير العملات الصعبة لها.

٩ ـ تعظيم دور مصلحة الرقابة الصناعية لحماية الأسواق من السلع الهابطة والمغشوشة.

١٠ ـ تحديث المواصفات القياسية المصرية للتوافق مع أحدث إصدارات المواصفات الأوروبية تشجيعاً للتصدير إلى الاتحاد الأوروبى، وكذا تحقيقاً للإعتراف المتبادل بين المواصفات القياسية المصرية ونظيرتها الأوروبية.

بقى أن نشير إلى أن الاقتصاد القوى هو القادر وحده على إرضاء طموح جموع الشعب وتحقيق طموحاتهم الشخصية فى الحق فى حياة أفضل.

*رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى

جريدة المصرى اليوم (صفحة 12) 10/31/ 2011 المصري اليوم